● أخبار قصيرة

إيران تتطلع لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام

أعلن وزير النفط أنه سيتم إضافة ٢٥٠ ألف برميل يومياً إلى الطاقة الإنتاجية للنفط الخام في إيران.
وأوضح محسن باك نجاد، أمس الأحد، في إشارة إلى خطة وزارة النفط لزيادة حجم إنتاج الخام: وفقاً للخطة التي عرضت على المجلس الاقتصادي وأقرت هناك، سيتم إضافة نحو ٢٥٠ ألف برميل يومياً إلى الطاقة الإنتاجية للنفط الخام في ايران.
وأضاف: من المتوقع أن يتم تمويل هذا المشروع عبر صندوق التنمية الوطني.

الدول الأعضاء في أوراسيا تستعد لزيادة التجارة مع إيران

أعلن وزير الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني عن تفعيل إتفاقية التجارة الحرة وتسهيل وزيادة التبادلات التجارية مع الدول الأعضاء في أوراسيا.
وقال محمد أتابك: بعد الموافقة على عضوية إيران كعضو مراقب في الاتحاد الأوراسي وتنفيذ إتفاقية التجارة الحرة، سنشهد زيادة وتسهيل التبادلات التجارية مع ٥ دول أعضاء في الاتحاد الأوراسي وإنشاء سوق يضم ١٨٠ مليون شخص. وأضاف: بعد الموافقة على عضوية إيران كمراقب في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي سنشهد تسهيل التبادل التجاري للسلع.
وذكر أتابك: أن جميع الدول الأعضاء في أوراسيا أعلنت استعدادها وستحضر معرض أوراسيا الذي سيقام في إيران في يناير المقبل، بحيث تتطلع أرمينيا وأوزبكستان حالياً إلى تهيئة الظروف وتسهيل التجارة مع هذه الدول.

حجم التبادل التجاري بين روسيا وإيران ينمو ١٥٪

أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي أنه في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، ارتفع حجم التجارة بين هذا البلد وإيران بنسبة ١٤/٧٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي ووصل إلى ٣/٣ مليار دولار.
وقال أليكسي أوروشوك: أنه من المتوقع أن يتم تنفيذ إتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي في عام ٢٠٢٥.
وأكد أن هذه إتفاقية فريدة من نوعها، لأنه في ظلها سيتم فتح تبادل ٩٠٪ من المنتجات بين الجانبين.
كما أكد أن إتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الأوراسي توفر فرصاً كبيرة لزيادة التجارة.

الصين والعراق والإمارات الوجهات الرئيسية للصادرات

١٤ ميناء رئيسياً تتميز بدور حيوي في التنمية الاقتصادية الإيرانية

تعدّ الموانئ الإيرانية شرياناً حيوياً في تنمية البلاد وبوابة مهمة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة من خلال تسهيل الاستيراد والتصدير والترانزيت، وتتمتع إيران بمركز لوجستي في المنطقة، وتسعى لتسهيل الدبلوماسية الاقتصادية.
وتتمتع إيران بسواحل طويلة تمتد على مسافات شاسعة، وتضم أكثر من ٢٠٠ ميناء، منها ١٤ ميناء رئيسياً. وتتميز محافظة خوزستان (الواقعة في جنوب غرب إيران) بموانئها الاستراتيجية التي تعد من الأصول الاقتصادية المهمة للبلاد.
وقال المدير العام للموانئ والملاحة البحرية في محافظة خوزستان، أبوطالب كرايلو، في تصريح صحفي: تساهم محافظة خوزستان بنسبة تتراوح بين ٢٠ - ٣٠٪ في مجال النقل البحري للبلاد سنوياً، ويعد ميناء الإمام الخميني(رض) من الموانئ الحيوية، حيث يوفر نحو ٧٠٪ من السلع الأساسية للبلاد.
من جانبه، قال مدير ميناء آبادان كاميز مالكي زاده: يعد ميناء آبادان من الموانئ الرئيسية في تعزيز العلاقات الاقتصادية، حيث يصدر المنتجات إلى العراق والكويت ودول الخليج الفارسي، وقد نجح في تسجيل أرقام قياسية جديدة في نقل البضائع بقدرة تزيد عن مليون طن.
من جهته، قال مدير ميناء خرمشهر علي عسكري: يتمتع الميناء بطاقة تصل إلى ١١ مليون طن سنوياً، ويعتبر من الموانئ متعددة الأغراض، حيث يصدر السلع بشكل رئيسي إلى العراق والكويت ويستورد من الإمارات، كما يوفر رحلات بحرية إلى الكويت مرتين أسبوعياً.
وفي جنوب غرب إيران، يقع ميناء تشابهار الذي يعد أحد الموانئ العميقة في البلاد خارج الخليج الفارسي، ويقع في شمال المحيط الهندي وشرق بحر عمان.
وأكد المدير العام للموانئ والملاحة البحرية في محافظة سيستان وبلوجستان قاسم عسكري نسب: يعتبر ميناء تشابهار الشريان الرئيسي لممر الشمال - الجنوب والمحور الشرقي، ويستقبل أنواع مختلفة من السفن بما في ذلك السفن الكبيرة التي تصل حمولتها إلى ١٢٠/٠٠٠ طن، وشهدت حركة الحاويات فيه نمواً بنسبة ٧٠٪ حيث تم تحميل أكثر من ٦٠ ألف حاوية.
ومن الجنوب إلى الشمال، يبرز ميناء أميرآباد الذي يؤدي مهاماً حيوية في مجالات الاستيراد والتصدير وجذب المستثمرين المحليين والأجانب.
وقال المدير العام للموانئ البحرية والمنطقة الاقتصادية الخاصة في أميرآباد محمدعلي موسى بور جورجي: نهدف إلى زيادة القدرات التشغيلية للميناء من سبعة ملايين ونصف المليون طن إلى ١٠ ملايين طن.
بشكل عام تؤدي الموانئ الإيرانية دوراً محورياً في تعزيز الاقتصاد الوطني والدبلوماسية الاقتصادية من خلال زيادة القدرة على التصدير والاستيراد وجذب الاستثمارات وتطوير البنية التحتية للنقل البحري وتنمية البلاد.

قيمة الصادرات غير النفطية تبلغ ٤٣ ملياراً و١٤٠ مليون دولار في غضون الأشهر التسعة الأخيرة من العام الجاري

قيمة الصادرات غير النفطية

وفي هذا السياق، قال مساعد وزير الاقتصاد رئيس مصلحة الجمارك فرود عسكري: إن قيمة صادرات السلع الإيرانية غير النفطية، في غضون الأشهر التسعة الأخيرة من العام الإيراني الجاري (ينتهي في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٢٥)، بلغت ٤٣ ملياراً و ١٤٠ مليون دولار.
وأوضح عسكري، في تصريح له، إن قيمة الصادرات غير النفطية الإيرانية لهذا العام سجلت نمواً بواقع ١٨٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.
وبحسب رئيس مصلحة الجمارك، إن قيمة الاستيراد وبما يشمل واردات سبائك الذهب في البلاد، بلغت خلال الأشهر التسعة الأخيرة ٥٠ ملياراً و٨٨٩ مليون دولار؛ مسجلة زيادة بواقع ٣/١٦٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.
وحول الوجهات الرئيسية للصادرات الإيرانية خلال الأشهر التسعة الأخيرة، أشار عسكري إلى الدول التالية: الصين بواقع ١١ مليار دولار، والعراق ٩/٤ مليار دولار، والإمارات العربية المتحدة ٥/٣ مليار دولار، وتركيا ٥/٢ مليار دولار، وأفغانستان ١/٧ مليار دولار، وباكستان ١/٧ مليار دولار، والهند ١/٤ مليار دولار.

مع إنتهاء إتفاقية النقل عبر أوكرانيا

تحديات كبيرة تواجه سوق الغاز الأوروبي

يواجه سوق الغاز في أوروبا تحديات كبيرة مع انتهاء اتفاقية النقل الرئيسية بين موسكو وكييف في ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤.
وإذا لم يتم التوصل إلى ترتيب بديل خلال الأيام الأخيرة من العام، فإن توقف تدفق الغاز الروسي عبر أوكرانيا سيزيد من تعقيدات سوق يعاني بالفعل من ضغوط، بحسب تقرير نشرته وكالة بلومبيرغ.

مخاوف التخزين

وتشير بيانات بلومبيرغ إلى أن مخزونات الغاز الأوروبية تنخفض بوتيرة أسرع من المعتاد، حيث انخفضت إلى نحو ٧٥٪ من السعة الكاملة، وهو مستوى تم الوصول إليه قبل شهر كامل مقارنة بالشتاء الماضي.
وهذا الانخفاض -وفق الوكالة- يشكل مصدر قلق كبير، ليس فقط لما تبقى من موسم التدفئة الحالي؛ ولكن أيضاً لجهود التخزين في عام ٢٠٢٥.
وقال أناتول فيجين المسؤول التجاري الأول بشركة "تشينير إنرجي" الأميركية: "السوق سيواجه تحديات كبيرة لاستعادة مستويات تخزين مريحة مع دخول شتاء ٢٠٢٥-٢٠٢٦".ومن المتوقع أن تستمر حالة عدم الاستقرار في السوق بحسب تقديرات بلومبيرغ، حيث ارتفعت العقود الخاصة بصيف ٢٠٢٥ مؤخراً فوق عقود شتاء ٢٠٢٥-٢٠٢٦، مما يزيد من تكاليف إعادة ملء المخزون استعدادًا لموسم التدفئة القادم.

الإمدادات الروسية

وتشير بلومبيرغ إلى أنه وحتى مع توقف الإمدادات عبر أوكرانيا، يمكن لروسيا أن تستمر في تسليم الغاز إلى أوروبا عبر تركيا. ومع ذلك، فإن القدرة الاستيعابية لهذا المسار لن تكون كافية لتعويض النقص المتوقع في العام المقبل.
وفي عام ٢٠٢٤، استورد الاتحاد الأوروبي كميات قياسية من الغاز الطبيعي المسال الروسي، على الرغم من الدعوات لفرض حظر شامل داخل دول الاتحاد.
ومع ذلك، اعتباراً من مارس/ آذار ٢٠٢٥، لن يُسمح

للسفن الروسية باستخدام الموانئ الأوروبية لنقل شحناتها إلى سفن أخرى خارج الاتحاد الأوروبي، مما قد يؤدي إلى بقاء المزيد من الغاز الروسي داخل الأسواق الأوروبية.
وستضطر أوروبا -وفق الوكالة- إلى منافسة الأسواق الآسيوية على شحنات الغاز الطبيعي المسال من المنتجين العالميين. ومع انخفاض الأسعار، تزيد الأسواق الناشئة في آسيا من مشترياتها، مما يضع أوروبا في موقف تنافسي صعب.
وكان الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، قد دعا الاتحاد الأوروبي لزيادة مشترياته من الغاز الأميركي، وهدد بفرض تعريفات جمركية إذا فشل في ذلك.

تحديات التوسع في مشاريع الغاز

وواجهت عدة مشاريع توسعية لإنتاج الغاز الطبيعي المسال تأخيرات حول العالم، بما في ذلك في الولايات المتحدة. على سبيل المثال، قال أناتول فيجين إن مشروع "تشينير" الجديد في تكساس سيشهد "بطئاً نسبياً" في التوسع خلال عام ٢٠٢٥.
وزادت صناديق التحوط من وجودها في سوق الغاز الأوروبي، حيث وصلت إلى نهاية عام ٢٠٢٤ بحجم قياسي من المراكز الطويلة، مما يعكس توقعاتها بارتفاع الأسعار.ومع ذلك، أثار بعض المتداولين مخاوف من أن التركيز الكبير لهذه الرهانات قد يؤدي إلى بيع مفاجئ، مما يزعزع استقرار السوق.

بعد عزل رئيس الجمهورية وخليفته بالإنابة

الأزمة السياسية تهدد الثقة بالاقتصاد في كوريا الجنوبية

تشهد كوريا الجنوبية أزمة سياسية حادة تهدد استقرار الاقتصاد وثقة المستثمرين، بعد عزل الرئيس يون سوك يول وخليفته بالإنابة، على خلفية محاولة فاشلة لفرض الأحكام العرفية. أدى ذلك إلى تراجع العملة المحلية "الوون" إلى أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٩، وسط انخفاض شبه مستمر منذ بداية الأزمة في ديسمبر/كانون الأول الماضي.

تدهور الثقة

وفقاً لبيانات المصرف المركزي، تعرضت ثقة المستهلكين والشركات في رابع أكبر اقتصاد في آسيا لأكبر ضربة منذ بداية جائحة كوفيد-١٩.
وأرجع ذلك إلى التداعيات السياسية التي بدأت بمحاولة الرئيس يون سوك يول فرض الأحكام العرفية وإرسال قوات عسكرية إلى البرلمان، قبل أن يتراجع عن قراره بعد ساعات قليلة.
وفي ١٤ ديسمبر/ كانون الأول، صوّت البرلمان لعزل الرئيس المحافظ يون سوك يول، كما عزل خليفته بالوكالة هان داك سو لاحقًا بسبب رفضه إكمال إجراءات عزل الرئيس وتقديمه للعدالة.
وبذلك أصبحت كوريا الجنوبية أمام حالة غير مسبوقة، فقد عزل رئيس بالإنابة للمرة الأولى في تاريخها، وتولى وزير المالية شوي سانغ موك الرئاسة مؤقتاً.

تحديات دستورية ومصير معلق

ويعتمد مصير الرئيس المعزول يون سوك يول على قرار المحكمة الدستورية التي تحتاج للمصادقة على قرار عزله بغالبية الثلثين من أعضائها التسعة؛ ولكن المعارضة تتهم خليفته هان داك سو بعرقلة تعيين ٣ قضاة في المحكمة، وذلك يعني أنه إذا لم يتم شغل هذه المقاعد الشاغرة فإن القرار سيتطلب إجماع القضاة الستة المتبقين.وفي خطاب ألقاه عقب توليه المنصب، أكد الرئيس المؤقت شوي سانغ موك أهمية إنهاء الأزمة السياسية، مشدداً على أن الحكومة ستبذل قصارى جهدها لتحقيق الاستقرار. وأضاف: "رغم التحديات

غير المتوقعة، فإن الاقتصاد الكوري الجنوبي يتمتع بمرونة كافية للتغلب على الأزمة الحالية".
وكتب غاريث ليذر، من شركة كابيتال إيكونوميكس، في مذكرة للعملاء: "هناك بالفعل علامات واضحة على تأثير الأزمة على الاقتصاد، مع تراجع ثقة المستهلكين والشركات". وأشار إلى أن الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن ينمو بنسبة ٢٪ فقط هذا العام، متأثراً بالتباطؤ العالمي في الطلب على أشباه الموصلات، أحد أعمدة الاقتصاد الكوري الجنوبي.

التفاؤل بالمستقبل الاقتصادي

رغم القلق، أشار خبراء إلى قدرة الاقتصاد الكوري الجنوبي على الصمود. وقال بارك سانغ إن، أستاذ الاقتصاد في جامعة سيول الوطنية، "رغم أن إجراءات يون سوك يول كانت غير متوقعة، فإن الديمقراطية الكورية أثبتت قدرتها على مواجهة التحديات".
وأضاف: "كوريا الجنوبية تطورت من دولة غير متقدمة إلى واحدة من أكثر الاقتصادات ديناميكية في العالم. أفعال يون كانت مجرد ثانوية في مسار هذا النمو، والمجتمع الكوري كان ناضجًا بما فيه الكفاية للتعامل مع هذه الأزمة".
ومنذ إعلان الأحكام العرفية، وعد البنك المركزي بتوفير السيولة اللازمة لاستقرار الأسواق. ورغم الأزمة، انخفض مؤشر الأسهم بأقل من ٤٪، مما يعكس مقاومة الأسواق للاضطرابات السياسية.